العناية بالأساليب النحوية في التراث الأصولي

أ/فاطمة برماتي
جامعة أحمد دراية - أدرار

د/إدريس بن خويا
جامعة أحمد دراية – أدرار

Grammatical methods attention in fundamental Heritage

Fatima Birmati
Ahmed Adraia University-Adrar

Ph.D Idris Bin Khoya
Ahmed Adraia University-Adrar

The search deals with an important subject of the Arabic Language ,i.e. the Grammar and it shows the care of the fundamentalists for the grammar Eduacation and the methods used in order to spread and study it

Prendre en Considération les methods syntaxiqnes dans le patrimoine autentique

Le . Prof. Fatima Bermati… D. Idriss bin Khoya
L'université d'Ahmed Diraya - Adrar

Cette recherché traite un des sujets importants de la langue arabe qui est la grammaire, montrant de plus le soucis des fondamentalistes sur la grammaire comme une leçon et les methods suivies afin de la diffuser et d'enseigner…

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

لقد اعتنى الأصوليون أيما عناية بالدرس النحوي، وفي مختلف مباحثه وقضاياه، وإن كانت عنايتهم منصبة حول استنباط الأحكام من النصوص الشرعية، فكان لزاما الاحتكام والرجوع إلى قضايا اللغة؛ ومنها النحو الذي يشتمل على مباحث كبرى كالإعراب والتقديم والتأخير، والأساليب بشتى أنواعها، ومنه جاء هذا البحث ليقف عند خصيصة الأساليب في التراث الأصولي.

مقدمة

تعد الدراسات النحوية من أهم ما ألّف فيه العرب في مجال البحث اللغوي؛ إذ توسعوا فيه بحثاً وتأليفاً، خدمة للقرآن الكريم أولاً، وللغة العربية ثانياً، باعتبار أن البحث النحوي الذي كان سائداً عند العرب هو ليس الوقوف أو الاهتمام بالإعراب فقط؛ كالوقوف على أواخر الكلمات، وإنما يتعدى ذلك إلى دراسة التراكيب أو الجمل؛ أي أن النحو يهتم بالعلاقات التي تربط الكلمات المكوّنة للجمل والدلالات الناتجة عن هذا الارتباط، وذلك سُمي بعلم النظم أو علم نظم الجملة.

ولذلك، نجد أن علماء الأصول اهتموا بالنحو أيّما اهتمام، بل إن تفننهم في قواعد أصول النحو جعل منهم أن يكونوا سبّاقين على علماء النحو في الاهتمام به، ومن بين قضايا النحو التي تطرقوا إليها نجد تطرقهم ومعالجتهم للأساليب النحوية بمختلف أنواعها، ومنها:

أنواع الأساليب:

١- أسلوب الشرط:

يقول ابن منظور في تحديده للمفهوم اللغوي للشرط قائلاً: « الشَّرْطُ معروف، وكذلك الشَّريطةُ، والجمع شُروط وشَرائطُ. والشَّرْطُ إِلزامُ الشيء والتِزامُه في البيعِ ونحوه ...والشَّرَطُ بالتحريك العلامة والجمع أَشْراطٌ، وأَشْراطُ الساعةِ أَعْلامُها »(١).

(١) لسان العرب، مادة (شرط)، ٣٢٩/٧.

وأما من حيث مفهومه الاصطلاحي عند النحويين يقول المبرد: « معنى الشَّرْط: وقوع الشيء لوقوع غيره»[١]؛ أي أنه يؤكد على الصلة الوثيقة التي تربط بين طرفي الجملة الشرطية؛ إذ إن وقوع الشرط يلزم وقوع جواب الشرط، كما أن ركنا الجملة الشرطية تتبني بينهما علاقة وصلة، بحيث إن الركن الأول منها لا يستغنى عن الركن الثاني.

ويقصد به -أيضا-: « كل حكم معلوم يتعلق بأمر يقع بوقوعه، فيتحقق الأمر على تحقق أمر آخر»[٢]، فهو إذ ذاك « أسلوب لغوي، ينبني -بالتحليل- على جزأين، الأول: منزل منزلة السبب، والثاني: منزل منزلة المسبب، يتحقق الثاني إذا تحقق الأول، وينعدم الثاني إذا انعدم الأول...فجملة الشرط إذن تتألف من عبارتين لا استقلال لأحدهما عن الأخرى، تسمى العبارة الأولى شرطاً، وتسمى العبارة الثانية جواباً أو جزاءً»[٣].

وأما مفهومه عند الأصوليين فنجدهم -ربما- لا يكادون يخرجون عمّا أشار إليه النحويون من قبل، حيث يقول القرافي (ت٦٨٤هـ): « وهو الذي يتوقف عليه تأثير المؤثر، ويلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم » [٤].

وإذا أردنا البحث في حقيقة مفهوم هذا النوع من الأساليب عند ابن القيم لوجدناه لا يخرج عما قاله البعض من الأصوليين، بل يذهب إلى الأخذ والعمل برأيهم، حيث يقول في هذا الشأن قائلاً: « إن الشروط اللغوية أسباب عقلية، والسبب إذا تم لزم من وجوده وجود مسببه، وإذا انتفى لم يلزم نفي المسبب مطلقاً؛ لجواز خلف سبب

(١) المقتضب، أبو العباس المبرد، ٤٦/٢، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

(٢) التعبير الزمني عند النحاة العرب، د.عبد الله بوخلخال، ١٥٩/٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٣، ١٩٨٧.

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٨٤.

(٤) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين القرافي، ص٢٠٤، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

آخر، بل يلزم انتفاء السبب المعين عن هذا المسبب»[١]، وأن هذا التحقيق الذي وقف عليه ابن القيم قد ذهب إليه طائفة من العلماء الأصوليين -أيضا- كأبي حامد الغزالي[٢]، والقرافي[٣]، والشوكاني[٤]، وغيرهم كثير في هذا التحقيق.

١-١- أقسام الشرط:

إننا نجد ابن القيم يغلّط من قسّم الشرط إلى أقسام ثلاثة: الشرعي، واللغوي، والعرفي؛ حيث غلّط العلماء في حملهم هذه الأقسام على معنى واحد، مبتدءا حديثه عن الشرط اللغوي، حيث يقول: «والشروط اللغوية أسباب وعلل مقتضية لأحكامها اقتضاء المسبّبات لأسبابها، ألا ترى أن قوله: "إنْ دخلت الدار فأنت طالق" سبب ومسبب، ومؤثر وأثر، ولهذا يقع جواباً عن العلّة، فإذا قال: "لِمَ أطلّقها؟" قال: لوجود الشرط الذي علّقت عليه الطلاق، فلولا أنّ وجوده مؤثّر في الإيقاع لما صحّ هذا الجواب، ولهذا يصح أن يخرجه بصيغة القسم، فيقول: "الطلاق يلزمني لا تدخلين الدار" فيجعل إلزامه للطلاق في المستقبل مسبّباً عن دخولها الدار بالقسم والشرط»[٥]. وبعد طرحه لهذه القضية يضيف قائلاً: « وقد غلط في هذا طائفة من الناس حيث قسموا الشرط إلى شرعي ولغوي وعقلي، ثم حكموا عليه بحكم شامل، فقالوا: الشرط يجب تقديمه على المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ويلزم من انتفائه انتفاء المشروط كالطهارة للصلاة والحياة للعلم. ثم أوردوا على أنفسهم الشرط اللغوي؛ فإنه يلزم من وجوده وجود المشروط، ولا يلزم من انتفائه انتفاؤه؛ لجواز وقوعه بسبب آخر، ولم يجيبوا عن هذا الإيراد بطائل» [٦]؛ فهذا عن مثل الشرط الشرعي والعقلي، وأما الغلط الذي أشار إليه ابن القيم هو « تساهل منه،

---

(١) أعلام الموقعين، ٣/٧٨٠-٧٨١.

(٢) ينظر المستصفى، ص٣٣٥.

(٣) ينظر شرح تنقيح الفصول، ص٢٠٤-٢٠٥.

(٤) ينظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، ص٥٩٨، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٥) أعلام الموقعين، ٣/٧٨٠.

(٦) المصدر والصفحة نفسهما.

بل هو قول لأكثر الأصوليين، كما نبّه على ذلك القرافي» [١] وغيرهم كثير في هذا التوجه.

١-٢- أدوات الشرط:

لقد وقف ابن القيم على دراسة هذا الجانب دراسة مستفيضة، وهو يندرج ضمن ما أسماه بـ"الروابط بين الجملتين"، حيث يعرفها بقوله: «الروابط بين جملتين هي الأدوات التي تجعل بينهما تلازماً لم يفهم قبل دخولها»[٢]، وأنه حاول من خلالها بسط القول في جوانب كانت محل خلاف بين النحويين، باعتبارهم أنهم أجمعوا على أن أسلوب الشرط يدل على زمن المستقبل، وإن جاء في صيغة "فعل" في شرطه أو جوابه، حيث يقول: «المشهور أن الشرط والجزاء لا يتعلقان إلاّ بالمستقبل، فإن كان ماضي اللفظ كان مستقبل المعنى؛ كقولك: "إن مت على الإسلام دخلت الجنة"»[٣]، أو الاستمرار للفعل الواقع في الشرط وجواب الشرط، وبالتالي يجوز عطف الماضي على المضارع، والمضارع على الماضي[٤].

إلاّ أن ابن القيم قسّم أدوات الشرط إلى أربعة أقسام، هي كالآتي[٥]:

-أحدها ما يوجب تلازما مطلقا بين الجملتين؛ إما بين ثبوت وثبوت، أو بين نفي ونفي، أو بين نفي وثبوت وعكسه في المستقبل خاصة، وهو حرف الشرط البسيط كـ "إنْ" فإنها تلازم بين هذه الصّور كلها، كمثل قولنا: "إن اتقيت الله أفلحت"، و"إن لم تتق الله لم تفلح"، و"إن أطعت الله لم تخب"، و"إن لم تطع الله خسرت".

---

(١) هامش اختيارات ابن القيم الأصولية-جمعا ودراسة، أبو عبد الرحمان عبد الحفيظ جمعة الجزائري، ١٦٢/١، دار ابن حزم للطاعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٦٢هـ-٢٠٠٥م، وينظر شرح تنقيح الفصول، ص٢٠٤-٢٠٥.

(٢) بدائع الفوائد، ٤٨/١.

(٣) المصدر نفسه، ٤٩/١.

(٤) ينظر معاني القرآن، الفراء، ١٨٠/١، وزمن الفعل، ص٢٤.

(٥) ينظر بدائع الفوائد، ٤٨/١.

-أما القسم الثاني أداة تلازم بين هذه الأقسام الأربعة تكون في الماضي خاصة، وهي "لما"، كمثل قولنا: "لما قام أكرمته". وكثير من النحاة يجعلها ظرف زمان، وتقول إذا دخلت على الفعل الماضي فهي اسم وإن دخلت على المستقبل فهي حرف.

-أما القسم الثالث فأداة تلازم بين امتناع الشيء لامتناع غيره؛ وهي "لو" نحو: "لو أسلم الكافر نجا من عذاب الله".

-وتمثل القسم الرابع في أداة تلازم بين امتناع الشيء ووجود غيره؛ وهي "لولا"، نحو: "لولا أن هدانا الله لضللنا".

وإذا أردنا أن نقف عند بعض نماذج هذا النوع من قرائن أسلوب الشرط عند ابن القيم نجد:

أ-"إنْ" الشرطية:

لقد اعتبر ابن القيم أن "إنْ" هي أمٌّ « هذا الباب، وأعم أدواته تصرّفاً» [١]، ويضرب لنا مثالاً عنها قائلاً: « شرط لغوي كقوله: "إنْ كلمت زيدا فأنت طالق"، ونحو ذلك، و"إنْ خرجت بغير إذني فأنت طالق" ونحو ذلك، والشروط اللغوية أسباب وعلل مقتضية لأحكامها اقتضاء المسببات لأسبابها، ألا ترى أن قوله: "إنْ دخلت الدار فأنت طالق" سبب ومسبب، ومؤثر وأثر » [٢].

وإذا كانت هذه الأداة في الغالب تخلص الفعل للاستقبال، فإنها في أحايين أخرى تأتي مع الزمن الماضي على حد رأيه[٣].

وهناك من اعتبر أن "إنْ" تخلص الفعل للماضي إذا جاءت "كان" بعدها، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٤]؛ بحيث "إنْ" وأخواتها لا تجعل

(١) المصدر والصفحة نفسهما.

(٢) أعلام الموقعين، ٣/٧٨٠.

(٣) ينظر بدائع الفوائد، ١/٤٩.

(٤) سورة المائدة، الآية ١١٦.

"كان" دالة على المستقبل، وهناك من اعتبر دلالتها على الماضي هو ورودها بمعنى "لو"؛ أي تأويل الآية السابقة "لو كنت قلته" لدلالتها على الماضي(١).

وإذا عدنا إلى آراء ابن القيم في هذا الجانب لوجدناه يؤكد على إمكانية مجيء دلالة "إنْ" على الماضي، ولكنها في النص القرآني السابق دالة عل الماضي لفظا ومعنى، لا في اللفظة فقط، وذلك ظاهر وجلي من خلال السياق. حيث يقول بخصوص النص القرآني السابق: « فهذا شرط دخل على ماضي اللفظ، وهو ماضي المعنى قطعاً؛ لأن المسيح إما أن يكون هذا الكلام قد صدر منه بعد رفعه إلى السماء، أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة. وعلى التقديرين؛ فإنما تعلق الشرط وجزاؤه بالماضي» (٢)، وهو عكس ما ذهب إليه ابن هشام الذي يرى أنها لا تفيد الماضي؛ وتعليله في ذلك النص القرآني السابق؛ أي "إنْ يتبيّن أني كنت قلته"(٣).

ومن خلال ذلك، يضرب لنا ابن القيم مثالاً من أجل التوضيح أكثر، مستشهدا بقول الرسول ﷺ: ﴿ **وَإِنْ كُنتِ أَلْمَمْتِ بِذَنبٍ فَاسْتَغْفِرِي الله وَتُوبِي إِلَيْهِ** ﴾(٤)؛ حيث رد ابن القيم أن الشرط لا يحتمل الاستقبال، وإنما جاء للدلالة على الماضي، باعتبار « أنه لم يقصد أنه يثبت في المستقبل "أنك أذنبت في الماضي فتوبي"، ولا قصد هذا المعنى، وإنما المقصود المراد ما دل عليه الكلام؛ "إن كان صدر منك ذنب فيما مضى فاستقبليه بالتوبة"، لم يرد إلا هذا الكلام » (٥).

ومن خلال ذلك، يتضح أن ابن القيم نحى منحى النحاة الذين اعتبروا أن أداة الشرط "إن" دالة على الاستقبال بالاتفاق، إلاّ أنه بيّن دلالتها على الماضي –أيضا–

(١) ينظر زمن الفعل، ص٢٤–٢٥.

(٢) بدائع الفوائد، ٤٩/١.

(٣) ينظر شرح شذور الذهب، ص٤٣٩، والفعل في نحو ابن هشام، عصام نور الدين، ص٢٥٩–٢٦٠، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨ه–٢٠٠٧م.

(٤) صحيح البخاري، ١٥٢١/٤، وصحيح مسلم، ٢١٣٥/٤.

(٥) بدائع الفوائد، 50/١.

من خلال السياق الواردة فيه، وإن كانت نماذجها في الماضي أقل إذا ما قورنت بمجيئها في المستقبل.

وأما إفادة "إنْ" لمطلق الشرط فهو ما نجده مصرّحاً في موضع آخر بقوله: « والتحقيق فيها أنها للشرط على بابها، والشرط في ذلك داخل الكون المستمر المطلوب دوامه واستمراره دون تقيّده بوقت دون وقت » (١).

ب-"إذا" الشرطية:

إن الأصل في "إذا" الشرطية هي أن تكون للمقطوع بحصوله، وللكثير الوقوع؛ وأن في مثل المقطوع بحصوله قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٢)؛ فإن كل واحد منّا سيحضره الموت. وأما في مثل ما يقع كثيراً فنحو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾(٣). وبالتالي نجد أن النحاة يفرقون بين "إنْ" و"إذا"؛ فيرون أن الأصل في "إنْ" هو أن تستعمل لمشكوك فيه، و"إذا" للمقطوع بوجوده(٤).

ويرى في ذلك سيبويه أن "إذا" تجيء وقتاً معلوماً، حيث يقول: « ألا ترى أنك لو قلت: "آتيك إذا احمّر البسر" كان حسناً، ولو قلت: "آتيك إنْ احمر البسر" كان قبيحاً؛ فـ"إنْ" أداة مبهمة » (٥).

وهو ما أشار إليه فخر الدين الرازي -أيضا- في قوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾(٦)، حيث يقول: « قالوا كلمة "إنْ" في المجوز، و"إذا" في المقطوع به، تقول: "إنْ دخلت الدار فأنت طالق"؛ لأن الدخول يجوز، أما إذا أرادت التعليق

---

(١) المصدر نفسه، ١٥٦/٣.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٠.

(٣) السورة نفسها، الآية ٢٨٢.

(٤) ينظر معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، ٦١/٤، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

(٥) الكتاب، ٤٣٣/١.

(٦) سورة الزلزلة، الآية ٠١.

بما يوجد قطعاً لا تقول "إنْ"، بل تقول "إذا" نحو: "إذا جاء غدٌ فأنت طالق"؛ لأنه يوجد لا محالة، هذا هو الأصل. فإن استعمل على خلافه فمجاز، فلمّا كان الزلزال مقطوعاً به قال: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾» (١).

وإذا تبيّن من خلال الآراء السابقة أن استعمال "إنْ" هو للمشكوك والاحتمال، وأن استعمال "إذا" هو للمقطوع أو المحقق، فنجد أن ابن القيم يؤكد على هذه الخصوصية الدلالية لأداتي الشرط "إنْ" و"إذا"، حيث يقول: « المشهور عند النحاة والأصوليين والفقهاء أن أداة "إنْ" لا يعلق عليها إلاّ محتمل الوجود والعدم؛ كقولك: "إنْ تأتني أكرمك"، ولا يعلق عليها محقق الوجود، فلا تقول: "إنْ طلعت الشمس أتيتك"، بل تقول: "إذا طلعت الشمس أتيتك"، وإذا يعلق عليها النوعان...فكل ما كان شأنه أن يكون في العادة مشكوكاً فيه بين الناس حسن تعليقه» (٢).

إن ابن القيم لا يقف عند هذا الحد، بل يأتي بنصوص قرآنية عديدة من أجل دعم رأيه وموقفه، مؤكداً على أن "إذا" تستعمل للمقطوع والمحقق، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾(٣)، حيث يقول: « وتأمل ...كيف أتى بـ"إذا" هاهنا لما كان مسّ الضر لهم في البحر محققاً بخلاف قوله: ﴿لَّا يَسْئَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ الشَّرُّ﴾(٤)؛ فإنه لم يقيد مس الشر هنا، بل أطلقه. ولمّا قيّده بالبحر الذي هو متحقق فيه ذلك أتى بأداة "إذا"»(٥).

ومن هذا الجانب -أيضا- استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾(٦)؛ حيث يقول:

(١) التفسير الكبير، ٢٥٣/٣٢.
(٢) بدائع الفوائد، ٥٠/١-٥١.
(٣) سورة الإسراء، الآية ٦٧.
(٤) سورة فصلت، الآية ٤٩.
(٥) بدائع الفوائد، ٥١/١.
(٦) سورة الشورى، الآية ٤٨.

« فتدبر...كيف أتى في تعليق الرحمة المحققة إصابتها من الله تعالى بـ "إذا"، وأتى في إصابة السيئة بـ "إنْ"؛ فإن ما يعفو الله عنه أكثر، وأتى في الرحمة بالفعل الماضي الدّال على تحقيق الوقوع، وفي حصول السيّئة بالمستقبل الدّال على أنه غير محقّق ولا بد»[١]. ثم يواصل تعليله قائلاً: « وكيف أتى في وصول الرحمة بفعل الإذاقة الدّال على مباشرة الرحمة لهم، وأنها مذوقة لهم، والذوق هو أخص أنواع الملابسة وأشدها. وكيف أتى في الرحمة بحرف ابتداء الغاية مضافة إليه، فقال: ﴿مِنَّا رَحْمَةً﴾ ، وأتى في السيئة بباء السببية مضافة إلى كسب أيديهم، وكيف أكّد الجملة الأولى التي تضمنت إذاقة الرحمة بحرف إن دون الجملة الثانية؛ وأسرار القرآن الكريم أكثر وأعظم من أن تحيط بها عقول البشر» [٢].

ومن خلال ما أشار إليه ابن القيم إلى أن "إذا" تخلص الفعل للماضي، و"إنْ" تخلصه للمضارع، فأننا نجد المستشرق الألماني برجشتراسر G.Bergstrasser يؤكد على هذه الحقيقة هو الآخر؛ حيث يرى أن "إنْ" يرافقها "إذا"، وهي خاصية بالعربية، ومعناها يتراوح بين الشرط والزمان، وأن عملها يتبع عمل "إنْ" في أكثر حالاته. غير أن حداثة "إذا" تظهر جلياً في الاقتصار على أحدث العملين الخاصين بـ"إنْ"، وهو الماضي دون المضارع المجزوم، فإن جاز قول: "إنْ تكرمني أكرمك"، فلا يجوز أن نقول: "إذا تكرمني أكرمك"، بل يلزم أن نقول: "إذا أكرمتني أكرمك". وأن ما تنفرد به "إذا" عن "إنْ" -كذلك- هو كثرة وقوعها على الزمان الماضي، ومن أجل ذلك وضعت العربية لعمل "إذا" قواعد ثابتة مفصّلة، وفرّقت بين "إذا" التي يداخلها معنى الشرط، و"إنْ" المعبّرة عن الحين المعيّن في الماضي كل التفريق، ولا نجد نظير كل هذا في غير العربية من بين اللغات السامية[٣].

---

(١) بدائع الفوائد، ٥١/١.

(٢) المصدر والصفحة نفسهما.

(٣) ينظر التطور النحوي، برجشتراسر، ص٢٠٠، أخرجه وصححه وعلّق عليه: د.رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة للنشر، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

ومن خلال ما ذهب إليه ابن القيم، وما اعتّد به النحاة من قبل، وما ذهب إليه المستشرق الألماني السابق يتبيّن أنه «صحيح على وجه العموم، فإن "إذا" تستعمل للمقطوع بحصوله والكثير الوقوع، بخلاف "إنْ" التي أصلها الشك والإبهام، أو ما هو أقل مما يستعمل بـ "إذا"»[١]، وهو واضح وجلي من خلال النصوص القرآنية السابقة التي وقف عندها ابن القيم، والتي اجتمعت فيها على وجه الخصوص "إنْ" و"إذا" معاً.

جـ- "كلما" الشرطية:

يرى ابن القيم أن "كلما" تعين "فعل" بعدها للمضي، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾[٢]، ويتعين للاستقبال في مثل قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾[٣]؛ وهو ما ذهب إليه أغلب النحاة[٤].

ويمكن أن تكون كما يرى عبد الجبار توامة أن « "كلما" هنا بمعنى الظرفية المحضة، مثل "لما" الحينية »[٥].

د- "لو" الشرطية:

لقد اتفق النحاة على إخراج "لو" من أدوات الشرط الدالة على الاستقبال، وخصّوها للشرط في الماضي[٦]. وأن "لو" قد تأتي دالة على المستقبل، إلاّ أن بعض النحويين أنكر ذلك، ومنهم ابن الحاج الأشبيلي (ت٦٤٧هـ) وبدر الدين بن مالك[٧]،

---

(١) معاني النحو، ٦٤/٤.

(٢) سورة المؤمنون، الآية ٤٤.

(٣) سورة النساء، الآية ٥٦.

(٤) ينظر بدائع الفوائد، ١٥٥/٤.

(٥) زمن الفعل، ص٢٦.

(٦) ينظر المرجع والصفحة نفسهما، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، ص٢٩٠، تحقيق: أ.د.أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٧) ينظر مغني اللبيب، ص٢٥٤-٢٥٥.

وأن مجيء "لو" بمعنى "إنْ" الشرطية قاله كثير من النحويين[١]؛ وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾[٢].

ومن خلال ذلك اعتبر ابن هشام أن "لو" في مثل "لو جاءني لأكرمته" تجتمع فيها ثلاثة أمور، هي كالآتي[٣]:

أحدها الشرطية؛ والمقصود عقد السببية والمسبّبية بين الجملتين بعدها، والثاني هو تقييد الشرطية بالزمن الماضي؛ وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت "إنْ"؛ فإن تلك هي لعقد السببية والمسببية في المستقبل. ولهذا قالوا: الشرط بـــ"إنْ" سابق على الشرط بـــ"لو"؛ وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي، عكس ما يتوهم المبتدئون. وإذا قال القائل: "إنْ جئتني غداً أكرمتُك"، فإذا انقضى الغدُ ولم يجئ قال: "لو جئتني أمس أكرمتك".

والثالث هو الامتناع؛ وهو أن النحاة اختلفوا في إفادتها له، وكيفية إفادتها إيّاه على ثلاثة أقوال: أحدها أنها لا تفيد بوجه، والثاني أنها تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب جميعاً، والثالث هو أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته.

ومن خلال عرض ابن هشام للآراء السابقة نجده يخلص في آخر المطاف إلى «أن الشرط حتى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهي بمعنى "إنْ"، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قُصدَ فرضه الآن أو فيما مضى، فهي الامتناعية»[٤]. ومن خلال ذلك، يرى براجشترسر أن استعمال "لو" في العربية شائع ومستعمل في الحاضر والمستقبل؛ حيث إن الفرق بين "لو" و"إنْ" هو أن الفرض المشار إليه بـــ"لو" في "لو أكرمتني" فرض الواقع والمتوقع، والفرض المشار إليه بـــ"إنْ" في "إنْ أكرمتني" فرض ما يُتردَّدُ في وقوعه. وأن

(١) ينظر المصدر نفسه، ص٢٥٧.

(٢) سورة يوسف، الآية ١٧.

(٣) ينظر مغني اللبيب، ص٢٤٩-٢٥١.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٥٨.

الفرض الثاني يتمثل في "إنْ" دائماً للمستقبل، أو على الأكثر للحاضر. و"لو" للماضي، وقليلاً ما تكون للحاضر والمستقبل، وأنه مع تطور اللغة العربية كثُر تطبيق "لو" على الحاضر والمستقبل أيضاً(١).

وإذا عدنا إلى ابن القيم لوجدناه قد أسهم في هذا الجانب إسهاماً كبيراً، ووقف عنده بشيء من التفصيل؛ وهو ما اعترف به مازن الوعر بأن ابن القيم أعطى في هذه المسألة الأهمية الكبرى للرابطة الشرطية "لو"، وأنه تناولها على نحو تفصيلي(٢)، حيث يرى ابن القيم أن الأداة "لو" يؤتى بها لأجل الربط بين شيئين؛ كتعلق ماض بماضي ، في مثل: "لو زرتني لأكرمتك"، ولهذا لم تجزم إذا دخلت على مضارع؛ لأن الوضع للماضي لفظاً ومعنى، وذلك في مثل: " لو يزورني زيد لأكرمته"، فهي في الشرط نظير "إن" في الربط بين الجملتين لا في العمل، ولا في الاستقبال، ولكن هناك بعض العلماء المتأخرين كتاج الدين الكندي (ت٦١٣هـ) لا يعد "لو" حرف شرط، الذي غلّط -بدوره- الزمخشري حينما عدّها من أدوات الشرط، وهو الصواب(٣).

ثم إن ابن القيم نجده يبيّن عمل "لو" في النص، حيث إنها إذا دخلت على ثبوتين نفتهما؛ مثل: "لو جاءني زيد لأكرمته". أو نفيين أثبتتهما؛ وذلك في مثل قوله ﷺ: ﴿**لو لم يخف الله لم يعصه**﴾ (٤). أو نفي وثبوت؛ أي أثبتت المنفي، ونفت المثبت؛ وهو في مثل: "لو لم يكن زوجاً لورث"، وذلك لأنها تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، وإذا امتنع النفي صار إثباتاً باعتبار أن إتيان "لو" لنفي المثبت بعدها، وإثبات المنفي هو متلقي من أصل وضعها لا من العرف(٥).

---

(١) ينظر التطور النحوي، ص٢٠٠-٢٠١.

(٢) ينظر جملة الشرط عند النحويين والأصوليين العرب، مازن الوعر، ص٢٥، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية للنشر، لونجمان، ط١، ١٤١١هـ.

(٣) ينظر بدائع الفوائد، ٥٥/١.

(٤) فتح الباري، ١٦١/١.

(٥) ينظر بدائع الفوائد، ٥٥/١-٥٦.

ثم إن ابن القيم يرى إمكانية استعمال "لو" للربط ولقطع الربط، حيث يقول: « "لو" أصلها أن تستعمل للربط بين شيئين- كما تقدم-، ثم إنها قد تستعمل لقطع الربط؛ فتكون جواباً لسؤال محقّق أو متوهم وقع فيه ربط، فتقطعه أنت لاعتقادك بطلان ذلك الربط، كما لو قال القائل: "إن لم يكن زيد زوجاً لم يرث"، فتقول أنت: "لو لم يكن زوجاً لورث زيد"» (١).

إلاّ أنه من خلال عرض ابن القيم لتلك النماذج يرى أن "لو" وضعت للربط، وأنه من الغلط اعتبار مجيئها لقطع الربط، وبالتالي فهي « حرف من حروف الشرط التي مضمونها ربط السبب بمسببه، والملزوم بلازمه. وأنه لم يؤت بها لقطع هذا الارتباط ولا وضعت له أصلاً، فلا يُفسر الحرف بضد موضوعه»(٢)؛ حيث إن قطع الربط لم يأت من "لو"، وإنما هو راجع من مفهوم الكلام المتضمن لنفي ما توّهمه القائل، إذ يقول: « ولكن لم ينشأ هذا من حرف "لو"، وإنما جاء من خصوصية ما صحبها من الكلام المتضمن لنفي ما توهمه القائل أو ادّعاه، ولم يأت من قبل "لو"»(٣). وهذا كله راجع إلى مضمون الشرط، لأن «حصول المسبب شرط في تحقق السبب، كما أن حصول السبب موجب لحصول مسببه»(٤)، وأن «الشروط اللغوية أسباب عقلية، والسبب إذا تم لزم من وجوده وجود مسببه، وإذا انتفى لم يلزم نفي المسبب مطلقاً؛ لجواز خلف سبب آخر، بل يلزم انتفاء السبب المعين عن هذا المسبب» (٥).

وبعد عرضه ابن القيم للآراء الخلافية حول هذا الحرف، وهو ما يؤكد على إطّلاعه الواسع، وخوضه في الأمور الدقيقة التي كانت محل خلاف بين النحاة، نجده يلخّص لنا حقيقة هذا الحرف بقوله: « "لو" حرف وضع للملازمة بين أمرين،

(١) المصدر نفسه، ٥٧/١.

(٢) المصدر نفسه، ٥٨/١.

(٣) المصدر والصفحة نفسهما.

(٤) طريق الهجرتين، ص٢٣٣.

(٥) أعلام الموقعين، ٧٨٠/٣-٧٨١.

يدل على أن الحرف الأول منهما ملزوم والثاني لازم. هذا وضع هذا الحرف وطبيعته وموارده في هذه الملازمة أربعة: فإنه إمّا أن يلازم بين نفيين أو ثبوتين، أو بين ملزوم مثبت ولازم منفي، أو عكسه؛ ونعني بالثبوت والنفي هنا الصوري اللفظي لا المعنوي » [١]؛ أي أنها توضع للربط بين اللازم وملزومه، ولكن حالات هذه الملازمة هي أربع

تختلف فيما بينها حسب الاستعمال اللفظي، ومن أمثلته نجد[٢]:

-مثال الملازمة بين نفيين قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ﴾[٣]. وقوله أيضا: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾[٤]. ومثال الملازمة بين ثبوتين قول الرسول ﷺ في ابنة حمزة: ﴿ **لَو لَمْ تَكُن رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حلَّت لِي** ﴾[٥].

-وأما عن الملازمة بين ملزوم مثبت، ولازم منفي فهو قوله تعالى:﴿ **وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ** ﴾[٦].

-وأما النوع الرابع المتمثل في الملازمة بين ملزوم منفي ولازم مثبت فإننا نجده في قول الرسول ﷺ: ﴿ **لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم** ﴾[٧].

ثم إننا نجد ابن القيم يبيّن لنا طبيعة حكم ذلك، وهو راجع إلى أمرين، حيث يقول: « أحدهما: نفي الأول لنفي الثاني؛ لأن الأول ملزوم والثاني لازم، والملزوم

---

(١) بدائع الفوائد، ٥٨/١، وينظر مدارج السالكين، ١٨٦/١، وأعلام الموقعين، ٧٨٩/٣.

(٢) ينظر المصدر الأول والصفحة نفسهما.

(٣) سورة الإسراء، الآية ١٠٠.

(٤) سورة النساء، الآية ٦٦.

(٥) صحيح البخاري، ٢٠٤٥/٥.

(٦) سورة لقمان، الآية ٢٧.

(٧) صحيح مسلم، ٢١٠٦/٤.

عدم عند عدم لازمه. والثاني: تحقق الثاني لتحقق الأول؛ لأن تحقق الملزوم يستلزم تحقق لازمه. فإذا عرفت هذا فليس في طبيعة "لو ولا وضعها ما يؤذن بنفي واحد من الجزأين ولا إثباته، وإنما طبيعتها وحقيقتها الدلالة على التلازم المذكور، لكن إنما يؤتى بها للتلازم المتضمن نفي اللازم أو الملزوم أو تحققها»[١]؛ وكأنه بذلك وظف استعمال المنطق في استجلاء صور استعمال "لو" وطبيعة حكمها، وأن اللازم يتبع الملزوم في النفي والإثبات، وأنها تفيد الملازمة بين أمرين؛ بين اللازم وملزومه، من حيث الإثبات والنفي، أو النفي في أحد جزئي الملازمة، أو الإثبات في أحدها كذلك. وهذا ما اتّضح من خلال شرحه لتلك النماذج التي ساقها في الأنواع الأربعة للملازمة؛ فعن المثال الأول أنه إذا دخلت على مثبتين صارا منتفيين؛ أي أن الثاني منهما قد علم انتفاؤه من خارج، فينتفي الأول لانتفائه.

وأما عن المثال الثاني أنه لو انتفى كون البنت ربيبة لما انتفى التحريم لحصول الملازمة بينه وبين وصف آخر؛ وهو الرضاع؛ باعتبار أن الوصف هنا ثابت، وأن هذا القسم إنما يأتي في لازم له ملزومات متعددة، فيقصد المتكلم تحقق الملازمة على تقدير نفي ما نفاه منها.

وأما في المثال الثالث فإن آية لقمان سميّت لأجل بيان أن أشجار الأرض لو كانت أقلاماً، والبحار مداداً فكتبت بها كلمات الله لنفدت البحار والأقلام، ولم تنفد كلمات الله؛ فإن الآية سيّقت لبيان الملازمة بين عدم نفاد كلماته، وبين كون الأشجار أقلاماً والبحار مداداً يكتب بها، فهذه ملازمة ثابتة، بل إنها أبلغ في نظره.

وأما في المثال الرابع فإن الملزوم صدور الذنب متحقق في الخارج من البشر، فتحقق لازمه وهو بقاء النوع الإنساني وعدم الذهاب به، باعتبار أن الملازمة وقعت بين عدم الذنب وعدم البقاء، لكن عدم الذنب منتف قطعاً، فانتفى لازمه، فثبت الذنب وثبت البقاء[٢].

---

(١) بدائع الفوائد، ١/٥٨-٥٩.

(٢) ينظر المصدر نفسه، ١/٥٩-٦٠.

وأنه من خلال عرضه لتلك الأمثلة والتعليلات عليها يرى ابن القيم في آخر المطاف إلى حدوث توافق بين العقل والنحو من أجل استبصار الحقائق المرجوة من النص، وما أفادته الرابطة "لو" دون الخروج إلى تحريف النص، حيث يقول: « فانظر كيف اتفقت القاعدة العقلية مع القاعدة النحوية وجاءت النصوص بمقتضاهما معا من غير خروج عن موجب عقل ولا لغة ولا تحريف لنص، ولو لم يكن في هذا التعليق إلاّ هذه الفائدة لساوت رحلة.[١]»

ومن خلال ما سبق، نجد أن ابن القيم قد اعتبر أن "لو" تفيد الملازمة بين اللازم وملزومه، أو بين السبب ومسببه، وتتمثل صورة ورودها في النفي والإثبات، إلاّ أن النفي والإثبات يشتركان في الأمرين معاً، أو ربما يكون اللازم مثبتا، واللازم منفيا أو العكس.

١-٣-حذف جواب "لو" الشرطية:

لقد تنبّه القدماء إلى دلالة حذف الأدوات الشرطية في التركيب، وأن ذلك الحذف له معنى مقصودا من طرف المتكلم، وأن أمثلة هذا النوع كثيرة في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾[٢]؛ وتقدير الكلام حسب ابن هشام؛ «أي لأدرككم»[٣].

ومن خلال هذا الجانب، فإننا نجد ابن القيم يربطه بإحدى الوظائف الدلالية التي يؤديها الحذف عموماً، فهو يقف على تركيب قول عمر ﷺ السابق ذكره:"لو لوم لم يخف الله لم يعصه"؛ وتقدير الكلام عنده: « "لو لم يخف الله لعصمه" فلم يعصه بإجلاله ومحبته إيّاه، فإن الله يعصم عبده بالخوف تارة، والمحبة والإجلال تارة، وعصمة الإجلال والمحبة أعظم من عصمة الخوف؛ لأن الخوف يتعلق بعقابه، والمحبة والإجلال يتعلقان بذاته. وما يستحقه تبارك وتعالى فأين أحدهما من الآخر، ولهذا كان دين الحب أثبت وأرسخ من دين الخوف وأمكن وأعظم تأثيرا وشاهد ما

(١) المصدر نفسه، ١/٦٠.

(٢) سورة النساء، الآية ٧٨.

(٣) مغني اللبيب، ص٦٠٧.

نراه من طاعة المحب لمحبوبه وطاعة الخائف لمن يخافه»[١]؛ أي أن « الجواب مسبب عن الشرط» [٢] كما رأى ذلك ابن هشام من قبل، وهو ما يفهم من كلام ابن القيم أن المحذوف دل على عصمة المولى ﷻ بعبده، إجلالاً ومحبة لتعلقهما بالذات، وهذه العصمة أحسن من عصمة الخوف التي تتعلق بالعقاب.

١-٤-تقديم جواب الشرط على الجزاء:

ناقش ابن القيم اختلاف الكوفيين والبصريين حول ما إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح لأن تكون جزاء، ثم ذكر فعل الشرط. وأن من بين البصريين نجد ابن السّراج[٣] الذي يرى أن الجواب محذوف، يغني عنه الفعل المقدم في مثل: "أقومُ إنْ أقمتَ"، وإنما يستعمل على وجهين[٤]:

-اضطرار الشاعر إليه.

-أن المتكلم يكون به محققا بغير شرط ولا نية.

ومن بين الخلافات الدائرة حول تصدير الجزاء على الشرط أو عدم تصديره، فإننا نجد ابن القيم يتحدث حول قرينة الرتبة في التركيب، وأنه لا لُبس في التقديم والتأخير في الخطاب؛ لأن الغرض من ذلك كله هو القصدية في الخطاب، حيث يقول: «الشرط والجزاء جملتان قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة، وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفردان، فأشبها المفردين في باب الابتداء والخبر، فكما لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ فكذلك تقديم الجزاء»[٥]، ثم يواصل كلامه مبيّناً أن الجزاء هو المقصود في الكلام قائلا: « فالجزاء هو المقصود والشرط قيد فيه فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعا ولهذا كثيرا ما يجيء الشرط متأخرا عن المشروط؛ لأن المشروط هو المقصود وهو الغاية، والشرط وسيلة؛ فتقديم المشروط

(١) بدائع الفوائد، ٥٧/١.

(٢) مغني اللبيب، ص٦٠٧.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/ ٥٤.

(٤) بدائع الفوائد، ٥٣/١.

(٥) المصدر نفسه، 5٥/١.

هو تقديم الغايات على وسائلها ورتبتها التقديم ذهناً وإن تقدمت الوسيلة وجودا فكل منهما له التقدم بوجه وتقدم الغاية أقوى، فإذا وقعت في مرتبتها فأي حاجة إلى أن نقدرها متأخرة وإذا انكشف الصواب، فالصواب أن تدور معه حيثما دار» [١]؛ حيث يفهم من ذلك أن الجزاء يمكن تقديمه على الشرط حسب ابن القيم، وهو ما يؤيد لما ذهب إليه الكوفيون، وعكس ذلك ما ذهب إليه البصريون، وأنه في ذلك نجده يؤكد على الدلالة القصدية الناتجة عن التقديم والتأخير في التراكيب.

٢- أسلوب الاستفهام:

لقد درس العلماء العرب الاستفهام بدراسات موسّعة؛ سواء أكانوا بلاغيين، أم لغويين، أم أصوليين، مبيّنين في ذلك الوظيفة الدلالية التي يحدثها في التركيب من خلال أدواته المتنوعة، وأنه « يتحقق في العربية بتصدير الجملة بإحدى أدواته، وأدواته نوعان: حروف وأسماء. وأما الحروف فهما اثنان: الهمزة و"هل"...وأما الأسماء فهي: "ما، ومن، وأي، وكم، وكيف، وأين، وأنّى، ومتى، وأيّان"» [٢].

وإذا كانت من أبرز أدوات الاستفهام الهمزة؛ لأنها أم الباب، فإننا نجد سيبويه يقول عنها: « لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيرُه. وإنما تركوا الألف في "مَنْ"، و"متى"، و"هل"، ونحوهن حيث أمِنُوا الالتباسَ. ألا ترى أنك تُدخلها على "مَن" إذا تمَّت بصلتها، كقول الله ﷻ: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٣]، وتقول "أَمْ هَلْ"، فإنما هي بمنزلة "قد"، ولكنهم تركوا الألف استغناء، إذ كان هذا الكلام لا يقع إلاّ في الاستفهام» [٤].

ومن قضايا الاستفهام نجد:

---

(١) المصدر والصفحة نفسهما.

(٢) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ٧٨٨/٢.

(٣) سورة فصلت، الآية ٤٠.

(٤) الكتاب، ٩٩/١-١٠٠.

٢-١- همزة التسوية:

وإذا كانت الهمزة للاستفهام، فإنها قد تخرُج عن هذه الخصوصية لتشمل بذلك عدة معان؛ كإطلاق همزة التسوية عليها مثلا، وأن هناك من العلماء من يقّر بأن الفعل بعد همزة التسوية يحتمل المضي والاستقبال، وذلك في مثل قول القائل: "سواء عليّ أقمت أم قعدت"، أي سواء أكان الفعل معادلاً بـ"أم" أم "لا"، فإذا كان الفعل معادلاً بـ"أم" مقروناً بـ"لم" تعين للمضي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[١]؛ لأن الثاني ماض معنى، فوجب مُضي الأول لأنه معادل له، وأنه قد أنكر أبو حيان هذا كلّه، ورأى أن الاستقبال يفهم فيما مُثل به من خارج[٢].

إلاّ أن ابن القيم له يقتنع بهذا التعليل، معتبراً في ذلك أن الفعل بعد همزة التسوية يراد به القصد إلى المصدر، حيث يقول: « المراد هنا المصدر المدلول بالفعل، وهو أعم من الحال والاستقبال، فلم يجئ الاحتمال من جهة الهمزة، بل من جهة القصد إلى المصدر» [٣]، وهذا ينطبق على المثال السابق: "سواء عليّ أقمت أم قعدت".

وإذا عرفنا بخصوص الآية السابقة أن الجرجاني يعتبر أن الهمزة إما أن تدل على الحال أو الاستقبال، وأن الحال فيه شبيه بما مضى في الماضي[٤]، فإن ابن هشام يذهب غير هذا المذهب، معتبراً في ذلك أن المصدر هو الذي حلّ محل الهمزة؛ لأنه يصح القول: "سواء عليهم الإنذار أو عدمه"[٥]. وهو الرأي نفسه الذي نجده عند ابن القيم، حيث نجده يقول موضحاً: « أنه لا يتعين المضي، فإن المعنى: "سواء عليهم الإنذار وعدمه"، فلا فرق بين ذلك وبين أن يقال: "سواء عليهم أأنذرت

(١) سورة فصلت، الآية ٤٠.

(٢) ينظر همع الهوامع، السيوطي، ٩/١، دار المعرفة، بيروت، وزمن الفعل، ص٢٩.

(٣) بدائع الفوائد، ١٥٣/٤.

(٤) ينظر دلائل الإعجاز، ص٩١.

(٥) ينظر مغني اللبيب، ص٢٠.

أم تركت الإنذار"، وكذلك لو كان بعد "أم" جملة اسمية لم يتعين المضي في الفعل كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾» [(١)][(٢)]؛ أي أن الفعل بعدها لا يتخلص للمضي، حتى ولو كان بعد "لم" جملة اسمية، وبالتالي فإننا نجد ابن القيم يُقر بأن المقصود من ذلك هو المصدر لا المضي، وهو المصدر المدلول بالفعل.

٢-٢- "ما" الاستفهامية:

لقد تحدث النحاة في "ما" الاستفهامية بإسهاب كبير، محاولين في ذلك الإجابة عن سرّ حذف الألف فيها، معتبرين في ذلك أنها قد تأتي لعدة معان؛ منها للسؤال عن حقيقة الشيء، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(٣)]؛ فهذا السؤال عن حقيقته سبحانه. وتكون لصفات من يعقل؛ كقول القائل: "ما محمد؟" فيقال: كاتب أو شاعر[(٤)].

ولكن المتعارف عليه عند النحاة أن "ما" الاستفهامية إذا جُرّت حُذف ألفها في مثل قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [(٥)]، وهو ما صرّح به ابن هشام حينما رأى أنه يجب حذف ألف "ما" الاستفهامية إذا جُرّت مع إبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: "فيمَ وإلامَ، وعلامَ، وبمَ"، وأن السر في حذف الألف راجع لأجل الفرق بين الخبر والاستفهام[(٦)].

وأما عن حقيقة حذف الألف هو ما أجابنا عنه ابن القيم ، وما قدّمه من تحليل عميق، يعكس رؤيته الدقيقة في استقراء العناصر اللغوية المشكلة لبنية النص، مجيباً على أن السر في ذلك الحذف عند حرف الجر هو أن النحويين « أرادوا مشاكلة اللفظ للمعنى، فحذفوا الألف؛ لأن معنى قولهم: "فيم ترغب"؛ في أي شيء، و"إلام

(١) سورة الأعراف، الآية ١٩٣.
(٢) بدائع الفوائد، ١٥٤/٤.
(٣) سورة الشعراء، الآية ٢٣.
(٤) ينظر معاني النحو، ٢٢٤/٤.
(٥) سورة النازعات، الآية ٤٣.
(٦) ينظر مغني اللبيب، ص٢٨٩.

تذهب"؛ إلى أي شيء"، و"حتام لا ترجع"؛ حتى أي غاية تستمر ونحوه، فحذفوا الألف مع الجار ولم يحذفوها في حال النصب والرفع كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد، فإذا اتصل بها حرف الجر أو اسم مضاف اعتمدت عليه؛ لأن الخافض والمخفوض بمنزلة كلمة واحدة»[١]؛ أي أنه يشير إلى تلك المناسبة الحاصلة بن اللفظ والمعنى، وأن الحذف في الجر بدلاً من النصب والرفع هو راجع لعدم بقاء الكلمة على حرف واحد بالنصب مثلاً؛ لأن الكلمة يمكنها أن تأتي على حرف واحد بالكسر في مثل: "رِ"، و"قِ"، وأما في مثل هذه الحال فلا بد من يسبقها حرف جر، أو اسم مضاف ليشكّلان مع بعضهما كلمة واحدة يمكن في الأخير النطق بها، وبالتالي إفادتها معنى مقبولا في الاستعمال اللغوي.

ولكن من زاوية أخرى يرى ابن القيم إمكانية حذف الألف في غير مكان الحذف دون أن يسبقها خافض؛ وذلك في حالة ما إذا حُذف الخبر واستُبدل بهاء السكت، حيث يوضح ذلك بقوله: «وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض، ولكن إذا حذفوا الخبر فيقولون: "مه يا زيد"؛ أي ما الخبر وما الأمر، فلما كثر الحذف في المعنى كثر في اللفظ، ولكن لا بد من هاء السكت لتقف عليها...وهذا غاية الاختصار والحذف»[٢]، وهو ما يفهم من كلامه أن حذف الألف في هذه الحال هو نيابة هاء السكت عن الخبر المحذوف، وأن الحذف هاهنا ليس كائناً في اللفظ فقط أو المعنى، وإنما هو كائن في اللفظ والمعنى معاً.

وهذا ما نلمسه عند ابن القيم في موضع آخر حين تأكيده على جواز حذف أداة الاستفهام، والاكتفاء بنغمته –مثلاً–؛ باعتبار أن التنغيم له دور في تحديد دلالة الاستفهام[٣]، ومبيّناً من خلال ذلك الأثر الدلالي الذي يحدثه الحرف في التخاطب، حيث يقول: « إن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر له عما في نفس مكلمه. وحكم حروف العطف في هذا

(١) بدائع الفوائد، ١/١٤٤.

(٢) المصدر والصفحة نفسهما.

(٣) ينظر تحويلات الطلب، ص١١٦.

حكم حروف النفي، والتوكيد، والترجي، والتمني وغيرها، اللهم إلاّ أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن؛ لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر»[١].

٢-٣- الاستفهام الخبري والإنشائي:

لقد تناول العلماء القدامى هذين النوعين من الاستفهام أثناء اهتمامهم بأهمية السياق، وقصدية المتكلم وغرضه من المخاطَب[٢]. وهما كالآتي:

أ- الاستفهام الخبري:

إن الاستفهام الخبري يتمحور حول "النفي الإثبات"، وأن الوارد للنفي هو ما يطلق عليه الاستفهام الإنكاري، وأما الوارد للإثبات فهو ما يطلق عليه بالاستفهام التقريري؛ وهو كما عبّر عنه الزركشي بقوله: « يُطلب بالأول إنكار على المخاطَب، وبالثاني إقرار به» [٣].

وبذلك نجد أمثلة هذا النوع عند ابن القيم من خلال وقوفه عند أحد نوعي الاستفهام الخبري؛ وهو الاستفهام الإنكاري، مشيراً إلى التنوعات الدلالية للتركيب الاستفهامي، بحيث إن الاستفهام لا يتحول إلى معنى الإنكار إلاّ إذا كان المستفهم منه باطلاً؛ أي المنكر في الدلالة أو البنية العميقة للتركيب[٤].

ونلمس أمثلة هذا النوع عنده من خلال استشهاده بقوله تعالى: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾[٥]، حيث عدّ هذا النص من الاستفهام الإنكاري

(١) بدائع الفوائد، ١/١٩٠.

(٢) ينظر التداولية عند العلماء العرب- دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د.مسعود صحراوي، ص١٦٣، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن، ٢/٣٢٨.

(٤) ينظر هامش علم الدلالة عند العرب – فخر الدين الرازي نموذجا، د.محيي الدين محسَّب، ص١٨٧، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٦٦.

بقوله: « أخرجه مخرج الاستفهام الإنكاري، وهو أبلغ من النفي والنهي، وألطف موقعاً، كما ترى غيرك يفعل فعلاً قبيحاً فتقول: لا يفعل هذا عاقل، لا يفعل هذا من يخاف الله والدار الآخرة» (١). ثم يواصل حديثه موضّحاً أن إتيان الفعل "يود" بصيغة المفرد أبلغ من إتيانه على صيغة الجمع لتضمنه معنى الإنكار، حيث يقول: « وقال تعالى: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ ﴾ بلفظ الواحد لتضمنه معنى الإنكار العام، كما تقول: أيفعل هذا أحد فيه خير؟ وهو أبلغ في الإنكار من أن يقول: أيودون. وقوله: ﴿ أَيَوَدُّ ﴾أبلغ في الإنكار من لو قيل: أيريد؛ لأن محبة هذه الحال المذكورة وتمنيها أقبح وأنكر من مجرد إرادتها» (٢).

ومن ذلك -أيضا- وقوفه على قوله تعالى: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾(٣)، الذي عدّ هذا النص من دائرة الاستفهام الإنكاري، حيث يقول: «وهذا استفهام إنكار، فدلّ على أن هذا قبيح في نفسه، منكر تنكِره العقول والفطر. أفتظنون أن ذلك يليق بنا أو يحسن منا فعله؟ فأنكره سبحانه إنكار منبه للعقل والفطرة على قبحه، وأنه لا يليق بالله نسبته إليه»(٤)، وهذا ما يندرج ضمن الاستفهام الإنكاري الحقيقي، الذي يكون وقوعه محققا.

ب- الاستفهام الإنشائي:

وهو الضرب الآخر من الاستفهام التركيبي، فلقد قسّمه العلماء القدامى إلى أصناف كثيرة حسب مراعاة مقاصد المتكلمين، ومرادهم من المخاطَبين، ومن أنواعه الطلب(٥).

---

(١) طريق الهجرتين، ص٣٠٥، والتفسير القيم، ص١٦٩.

(٢) المصدران والصفحات نفسهما.

(٣) سورة ص، الآية ٢٨.

(٤) مدارج السالكين، ١٨٢/١.

(٥) ينظر البرهان في علوم القرآن، ٣٢٤/٢-٣٢٥؟، والتداولية عند العلماء العرب، ص١٦٤-١٦٥.

ونلمس أمثلة هذا النوع عند ابن القيم من خلال وقوفه على قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ ﴾[١]، حيث يقول: « صدّر سبحانه الآية بألطف أنواع الخطاب، وهو الاستفهام المتضمن لمعنى الطلب، وهو أبلغ في الطلب من صيغة الأمر. والمعنى: هل [مِن] أحد يبذل هذا القرض الحسن فيجازى عليه أضعافا مضاعفة؟» [٢]، أي أن إتيانه في هذا النص على صيغة الطلب كان أبلغا من إتيانه على صيغة الأمر، وبالتالي فإننا نجد هذا النوع يندرج ضمن ما يسمى بالاستفهام الإنشائي الطلبي.

٣- قرائن أسلوب التحضيض:

عرفّ ابن هشام هذا الأسلوب بأنه: «طلب بِحَثٍّ وإزعاج»[٣]، عكس العرض الذي هو «طلب الفعل بلين وتأدُّب»[٤]. ومن ثمة تكون إرادة الفعل في التحضيض أقوى من إرادتها في العرض[٥].

ومن أدوات التحضيض نجد: " ألاَّ، لولا، هلاَّ ". وإذا كانت الأداة "ألاَّ" تفيد التحضيض ولا عمل لها مثل ما يرى المالقي[٦] (ت٧٠٢هـ)، فإن الأداة "هلاَّ " هي «حرف تحضيض كـ"ألاَّ"»[٧]، وأن الأداة "لولا" تفيد حسب المالقي -دائماً- التحضيض، وفيها كذلك معنى التوبيخ[٨] في مثل قوله تعالى: ﴿ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ ﴾[٩].

---

(١) سورة الحديد، الآية ١١.

(٢) طريق الهجرتين، ص ٢٩٩، والتفسير القيم، ص١٥٥.

(٣) مغني اللبيب، ص٢٦٧.

(٤) المصدر والصفحة نفسهما.

(٥) ينظر تحويلات الطلب، ص١٨٠.

(٦) ينظر رصف المباني، ص١٧٠.

(٧) المصدر نفسه، ص٤٧١.

(٨) ينظر المصدر نفسه، ص٣٦١.

(٩) سورة التوبة، الآية ١٢٢.

وينصرف الفعل بعد "لولا" إلى الماضي، وللمستقبل كذلك؛ لأن "فعل" ماضي في وضعه، حث يقول ابن القيم: « وإذا وقع الماضي بعد حرف التحضيض صلح – أيضا– للماضي والمستقبل كقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ﴾ ، والصواب أن الماضي هاهنا باق على وضعه لم يتغير عنه كقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ ﴾[1]»[2].

ثم يواصل ابن القيم حديثه عن إفادة الأداتين "هلاَّ"، و"لولا"، معتبراً أن الفعل "نفر" في الآية السابقة هو للماضي، «وإنما يفهم منه الاستقبال؛ لأن التحضيض يؤذن به، والتحقيق في هذا الموضع أن لفظة "لولا" و"هلاَّ" إنْ تجرد للتوبيخ لم يتغير الماضي عن وضعه، وإنْ تجرد للتحضيض تغيّر إلى الاستقبال، وإن كان توبيخاً مشرباً معنى التحضيض صلح للأمرين »[3]؛ أي يفهم من كلامه أن الفعل "نفر" أفاد معنى الاستقبال كذلك، على الرغم من أنه ماضي، والسبب في ذلك هو وروده بعد "لولا" التي أفادت التحضيض، وأن الماضي لا يتغير عن وضعه، حين أفادت "لولا" معنى التوبيخ، ولكنه يخلص في آخر الأمر إلى أنه إذا كان الفعل بعد "لولا" التي تفيد توبيخاً، وفيه شيء من رائحة التحضيض، فإن الفعل بذلك يحمل الأمرين معاً؛ الماضي والاستقبال.

ويمكننا أن نخلص في آخر المطاف من كلام ابن القيم إلى استنتاج قاعدة عامة، مفادها أن قرينة التحضيض تخلص الفعل للاستقبال، بينما قرينة التوبيخ فهي تخلص الفعل للماضي.

٤– قرائن أسلوب التخصيص:

يرى تمام حسان أن الظروف الزمنية تؤدي دوراً هاماً في تخصيص الزمن النحوي بواسطة الدلالة، على توقيت المحدّث الواحد الذي يدل عليه الفعل ونحوه في

(١) سورة هود، الآية ١١٦.

(٢) بدائع الفوائد، ١٥٤/٤.

(٣) المصدر نفسه، ١٥٥/٤.

الجملة، أو بواسطة الدلالة على الاقتران الزماني بين حدثين مدلول عليهما بعنصرين مختلفين في الجملة، وأن من بين تلك الظروف المدلول عليها بالأوقات نجد: "الآن"، و"اليوم"، و"غد"، و"سنة"[١]. ومن نماذج هذا النوع عند ابن القيم نجد:

أ- الآن:

هي مخلصة للحال على حد رأي ابن القيم، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ**﴾[٢]؛ فإن "الآن" ظرف للأمر والإباحة، لا لفعل المأمور به. وأن المعنى من ذلك هو "فالآن أبحت لكم مباشرتهن"، لا أن المعنى "فالآن مدة وقوع المباشرة منكم"[٣].

ب- آنفا:

يرى ابن القيم أنها مخلصة للحال كسابقتها[٤]، غير أن عبد الجبار توامة يعتبر تفسير ابن القيم لها بالحالية ربما يعود إلى اختلاط مفهوم الحالية لديه، لا سيما أن معنى "آنفا" الماضي القريب جداً من الحاضر كما قرر بعض اللغويين القدامى، فهي على هذا مخلّصة للماضي القريب مع "فعل"[٥].

جـ- الساعة:

وهي-أيضا- حسب ابن القيم مخلّصة للحال، وللماضي القريب من الحاضر مع "فعل"، وأنها جزء من أجزاء الزمان[٦].

٥- أسلوب القسم:

وإذا أردنا البحث في مفهوم القسم لوجدناه دل من جهة مفهومه اللغوي على اليمين أو الحلف، حيث يقول ابن منظور: «المُقْسَمُ وهو المصدر مثل المُخْرَج،

---

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٥٧.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٧.

(٣) ينظر بدائع الفوائد، ١٥٧/٤.

(٤) ينظر المصدر والصفحة نفسهما.

(٥) ينظر زمن الفعل، ص٤٠.

(٦) ينظر بدائع الفوائد، ١٥٧/٤، و همع الهوامع، ٩/١، وزمن الفعل، ص٤٠.

والجمع أَقْسام. وقد أَقْسَم بالله، واسْتَقْسَمه به وقاسَمَه؛ حلَف له، وتَقاسمَ القومُ: تحالفوا»[١]؛ أي أن القسم يشمل دلالتي الحلف واليمين.

وأما من حيث المفهوم الاصطلاحي فنجد أن سيبويه قد عدّه من التوكيد، حيث يقول: «الغرض منه توكيد الكلام وتقويته»[٢]؛ أي أنه إذا أقسمنا على شيء فقد أكّدناه، ويطلق على القسم اليمين والحلف –أيضا–، وأن لفظهما يفيد معنى القوة[٣]. ونجد أن العرب عدّوه من ضروب الإنشاء الطلبي، ومن أساليب التأكيد؛ باعتبار أنهم حاولوا دراسة بنيته وتقصّي آثاره في معنى التركيب، وذلك في مثل: "بالله لتفعلن كذا"، وغرضه الإلحاح والطلب. وأنه يحمل –أيضا– غرض تأكيد الخبر في مثل: "والله ما فعلت كذا"[٤].

إن القسم يراد لغرض تواصلي من أجل دفع المخاطب للوثوق بكلامه، وبالتالي فإن القسم نوع من الأنواع الكلامية التي يشملها التأكيد[٥]، وهذه الأنواع الكلامية التي تشترك في التواصل هي ذات طابع تداولي.

ولقد أشار ابن القيم إلى هذا النوع من الأساليب، مبيّناً أثره الدلالي التداولي الحاصل من خلال الخطابات القرآنية والسنيّة العديدة، محاولاً الوقوف على القسم بأنواعه وصوره المختلفة؛ كمثل: المقسم عليه، والمقسم به، حيث يوضح ابن القيم في إشارة خفيفة لإيضاح ما قلناه سابقا حول شمولية القسم على التأكيد، قائلاً: « والمقسم عليه يراد الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها»[٦]؛ وهو بذلك يؤكد على البعد التداولي الذي يرمي إليه أسلوب القسم القائم على التأكيد وكشف مضامين الخطاب في الاستعمال الكلامي.

---

(١) لسان العرب، مادة (قسم)، ٤٧٨/١٢.

(٢) الكتاب، ٤٥٤/١.

(٣) ينظر معاني النحو، ١٣٥/٤.

(٤) ينظر التداولية عند العلماء العرب، ص٢٠٨.

(٥) ينظر المرجع نفسه، ص٢١٠.

(٦) التبيان في أقسام القرآن، ص١٥.

إن ابن القيم تناول قضايا عديدة في كتبه تتمحور حول القسم بشتى ضروبه؛ من المقسم عليه؛ كالقسم بالقرآن. والمقسم به؛ كالقسم بالخالق، والقسم بمخلوقاته[١]. خصوصا في كتابه "التبيان في أقسام القرآن" الذي يتضح أن مضمونه ظاهر من عنوانه، وأننا في هذا المقام لا نأمل التوسع فيه، باعتبار أن الدراسة مقتصرة على ما له صلة بالجانب النحوي بالضرورة. ومن قضايا هذا الجانب نجد:

أ- جواب القسم:

ويتمثل جواب القسم عند ابن القيم أثناء حديثه عن أقسام الله تعالى، وهذا الجواب في القرآن هو ما يسمى بـــ"المقسم عليه"، حيث يقول: « وإذا عُرف هذا، فهو سبحانه يُقسم على أصول الإيمان التي يجب على الخلق معرفتها، تارة يُقسم على التوحيد، وتارة يقسم على أن القرآن حق، وتارة على أن الرسول حق، وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، وتارة على حال الإنسان» [٢]. ومن ذلك يقول في قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾[٣]، حيث « قد تضمن الإقسام ثبوت الجزاء، ومُستحق الجزاء، وذلك يتضمن إثبات الرسالة، والقرآن، والمعاد، وهو سبحانه يُقسم على هذه الأمور الثلاثة، ويقررها أبلغ التقرير؛ كحاجة النفوس إلى معرفتها، والإيمان بها، وأمـــــــرَ رسُوله أن يُقسِمَ عليها. كما قوله تعالى: ﴿ وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ﴾[٤]، وقال تعالـــــى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ ﴾[٥]. وقال تعالى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴾[٦]. فهذه ثلاثة

(١) ينظر المصدر نفسه، ص٢٦، وص١٠٦، وأعلام الموقعين، ١/٥٠، و٤/٩٨٧.

(٢) المصدر الأول نفسه، ص١٨.

(٣) سورة القيامة، الآيتان ١-٢.

(٤) سورة يونس، الآية ٥٣.

(٥) سورة سبأ، الآية ٠٣.

(٦) سورة التغابن، الآية ٠٧.

مواضع لا رابع لها، يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يُقسِم على ما أقسم عليه هو سبحانه من النبوة، والقرآن والمعاد»[١].

ومن خلال ما أشار إليه ابن القيم، يتبيّن أن « الجواب عند متعيّن، لا يخرج عن الأمور الثلاثة التي حددها، ولهذا لم يكن في حاجة إلى تخصيص جواب القسم بجزء من الكتاب والحديث عنه؛ لأن في القسم نفسه دلالة على المقسم عليه الذي هو جواب القسم»[٢].

ب- الاعتراض بين القسم وجوابه:

إن كتاب "التبيان" مزج فيه ابن القيم بين أسلوب القسم، والقضايا النحوية والبلاغية، حتى أنه هناك من رأى أن ذلك الكتاب فيه من المسائل النحوية والبلاغية والأمثلة والشواهد ما تُغَطي عنوان الكتاب، حتى اعتبره أحد الباحثين من المآخذ التي تؤخذ على ابن القيم في كتابه[٣].

وإذا كان كذلك، فإننا لا نأخذ بهذا الحكم؛ لأن عظمة العلماء القدامى تتجلى في تناولهم النص القرآني من زوايا عديدة، وأن ذلك المزج للقضايا اللغوية بمختلف أشكالها من أجل قراءة نص هو في الحقيقة جهد لا يمكن الانتقاص من قيمته، بل يبيّن أن العلماء كان لهم إطلاع واسع، ودراية كبيرة بخبايا النص القرآني الذي يحتمل عدة أوجه في فهم بنيته العميقة، لا الاكتفاء ببنيته الظاهرية فحسب، وأن ابن القيم واحد من هؤلاء العلماء الذي مكّنهم المولى ﷻ من الوصول إلى هذه المرتبة؛ وهي مرتبة الاجتهاد بعد مروره بنجاح وغوصه في بحر العلوم اللغوية، وبالتالي فلا غرو في أن يمزج ابن القيم بين القسم وقضايا نحوية وبلاغية أخرى؛ لأن من ميزته الاستطراد في حديثه، وتنقله بين القضايا اللغوية بأنواعها من حين إلى حين.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن، ص٢٤.

(٢) منهج ابن القيم في كتابه التبيان في أقسام القرآن، دراسة وتقويم، عبد الله بن سالم الحمود الدوسري، ص٦٥٨، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، العدد السابع، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

(٣) ينظر المرجع نفسه، ص٦٥١-٦٥٢.

ومن جملة الاعتراض بين القسم وجوابه ما نلحظه في قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنزِيلٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[١]، حيث يقول: «والمقسم عليه ههنا قوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴾، ووقـــــع الاعتراض بين القسم وجوابه بقوله: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ »[٢]. ثم يواصل حديثه من أجل الكشف عن أنواع الاعتراض في النص القرآني، إلى أن يصل إلى الاعتراض بالقسم، مستشهداً بقول الشاعر ابن بري[٣]:

ذَاكَ الذِي -وأبِيكَ- يَعْرِفُ مَالِكٌ وَالحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ

جـــ-حذف جواب القسم:

لقد تنبّه ابن القيم إلى هذا الجانب، مبرزاً الدلالة الناتجة عن حذف الجواب، ومبيّناً في بداية حديثه حذف الجواب بعد الأدوات قائلاً: « وما أقسم عليه الرب فهو من آياته، فيجوز أن يكون مُقْسماً به ولا ينعكس، وهو سبحانه يذكر جواب القسم تارة، وهو الغالب، وتارة يحذفه. كما يحذف جواب "لو" كثيراً كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ﴾[٤]،...ومثل هذا حذفه من أحسن الكلام» [٥]؛ أي أنه يجوز الحذف لدلالة السياق عيه، وأنه كلّما كثر القسم في التركيب جاز له الاختصار، وبالتالي ينتج عنه حذف فعل القسم بنيابة حروف القسم عليه، حيث يوضح ذلك بقوله: « والقسم لما كان يكثُرُ في الكلام اختصر، فصار فعل القسم يحذف ويكتفي بالباء، ثم عُوِّض من "الباء" "الواو" في الأسماء الظاهرة، و"التاء" في أسماء الله

(١) سورة الواقعة، الآيات ٧٥-٨٠.

(٢) التبيان في أقسام القرآن، ص١٨١.

(٣) لسان العرب، ١٣/٤٨٠.

(٤) سورة التكاثر، الآية ٠٥.

(٥) التبيان في أقسام القرآن، ص١٥.

كقوله: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[١]. وقد نقل: تَرَبِّ الكعبة. وأما "الواو" فكثيرة»[٢]؛ لأن من خواص "الباء" وهي أصل حروف القسم الإلصاق، والأصل فيها دخولها على الظاهر والمضمر، وذلك نحو: "بالله لأقومن، وبالله لأفعلن" لدلالة الكلام عليه[٣].

وحينما أشار ابن القيم من قبل أن المولى ﷻ يُقسم على أصول الإيمان، فإننا نجده يبيّن من جهة أخرى سبب حذف الجواب قائلاً: « وحذف جواب القسم؛ لأنه قد علم بأنه يُقسم على هذه الأمور، وهي متلازمة، فمتى ثبت أن الرسول حق، ثبت القرآن والمعاد، ومتى ثبت أن القرآن حق ثبت صدق الرسول الذي جاء به، ومتى ثبت أن الوعد والوعيد حق ثبت صدق الرسول الذي جاء به، ومتى ثبت أن الوعد والوعيد حق ثبت صدقه وصدق الكتاب الذي جاء به»[٤]؛ وذلك لأن الحذف دل عليه المقسم به، بل إن حذف الجواب -كما يرى ابن القيم- جاء لتعظيم المقسم به، حيث يقول: « والجواب يحذف تارة ولا يُراد ذِكره، بل يراد تعظيم المقسم به، وأنه مما يُحلف به كقول النبي ﷺ: ﴿ **مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُت** ﴾[٥]. ولكن هذا يذكر معه الفعل، دون مُجَرَّد حرف القسم» [٦]؛ وهذا في حالة إذا كان الحذف لا يُراد ذكره، وأما إذا كان المراد هو حذف الجواب، فهو ما أجاب عنه ابن القيم بقوله: « وتارة يُحذف الجوابُ وهو مراد، إما لكونه قد ظهر وعُرِف، إما بدلالة الحال كمن قيل له: كُلْ. فقال: "لا والله الذي لا إله إلا هو"، أو بدلالة السياق »[٧]؛ وهو ما يفهم أن الحذف يكون لدلالة السياق عليه؛ لأن الجواب هو المقصود من المتكلم، ويكون هذا الحذف إذا ما تمَّ التأكيد في الخطاب، وهو حدوث الفعل التأكيدي الذي يخدم بدوره الغرض التداولي، وهو ما نلمسه من كلام ابن القيم عندما قال:

---

(١) سورة الأنبياء، الآية ٥٧.

(٢) التبيان في أقسام القرآن، ص١٦.

(٣) ينظر الكتاب، ٤٩٦/٣.

(٤) التبيان في أقسام القرآن، ص٢٠.

(٥) صحيح البخاري، ٩٥١/٢، وصحيح مسلم، ١٢٦٧/٣.

(٦) التبيان في أقسام القرآن، ص٢٠.

(٧) المصدر والصفحة نفسهما.

«وأكثر ما يكون هذا إذا كان في نفس المقسم به ما يدل على المقسم عليه، وهي طريقة القرآن؛ فإن المقصود يحصل بذكر المُقسم به؛ فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز كمن أراد أن يُقسم على أن الرسول حقٌّ فقال: والذي أرسل محمدا بالهدى ودين الحق وأيَّده بالآيات البينات، وأظهر دعوته، وأعلى كلمته، ونحو ذلك فلا يحتاج إلى ذكر الجواب، استغناء عنه بما في القسم من الدلالة عليه»(١).

ومن ذلك –أيضا– ما جاء في قوله تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ (٢)، حيث يضيف ابن القيم قائلاً: « ونظائر ذلك – لم يحتج إلى جواب القسم، وكان في المُقسم به ما يدل على المقسم عليه...فإن في المقسم به من تعظيم القرآن ووصفه بأنه ﴿ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ المتضمن لتذكير العباد ما يحتاجون إليه، وللشرف والقدر ما يدل على المقسم عليه...وهذا معنى قول كثير من المفسرين – متقدميهم ومتأخريهم: إنّ الجواب محذوف تقديره: إن القرآن لحق» (٣).

ومن خلال ما تبيّن لنا سابقا أن الحذف راجع لدلالة السياق عليه، فإننا نجد ابن القيم يصرّح في موضع آخر بهذه الحقيقة أثناء وقوفه على الآيات الخمس من سورة النازعات، وذلك بقوله: « وجواب القسم محذوف يدل عليه السياق – وهو البعث المستلزم لصدق الرسول وثبوت القرآن» (٤).

وعلى هذا الأساس، يتضح أن ابن القيم قد اهتم بهذا الأسلوب أكثر من الأساليب الأخرى، وهو دليل على تفرده له بكتاب مستقل، وأنه أول كتاب مستقل يُؤلف في القسم حسب ما نعتقد، حيث قال عنه السيوطي: «أفرده ابن القيم بالتصنيف في مجلد سمّاه التبيان»(٥).

---

(١) المصدر نفسه، ص٢١.

(٢) سورة ص، الآية ٠١.

(٣) التبيان في أقسام القرآن، ص21.

(٤) المصدر نفسه، ص١٢١.

(٥) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ٣٥٠/٢، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم، برواية الإمام حفص عن الإمام عاصم.**
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية-تأسيس نحو النص، د.محمد الشاوش، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٢م.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- اختيارات ابن القيم الأصولية-جمعا ودراسة، أبو عبد الرحمان عبد الحفيظ جمعة الجزائري، ١ دار ابن حزم للطاعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٦٢هـ-٢٠٠٥م.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، خرّج أحاديثه أحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٧٢.
- جملة الشرط عند النحويين والأصوليين العرب، مازن الوعر، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية للنشر، لونجمان، ط١، ١٤١١هـ.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه: د.محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م
- همع الهوامع، السيوطي، دار المعرفة، بيروت.
- زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٣، ١٩٩٤م.
- طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن قيم الجوزية، تحقيق وتخريج أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

- الكتاب، عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن قيم الجوزية، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ودار الأصالة الجزائر، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- معاني القرآن، يحي بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي نجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مصر.
- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت.
- المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- مغني اللبيب، جمال الدين ابن هشام، حققه وعلق عليه د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- علم الدلالة عند العرب - فخر الدين الرازي نموذجا، د.محيي الدين محسَّب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٩٦٤م.
- الفعل في نحو ابن هشام، عصام نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أ.د.أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- التبيان في أقسام القرآن، ابن قيم الجوزية، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ٢٠٠٤.
- التداولية عند العلماء العرب- دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د.مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥.
- تحويلات الطلب ومحددات الدلالة-مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، د.حسام أحمد قاسم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- التطور النحوي، برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلّق عليه: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة للنشر، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- التعبير الزمني عند النحاة العرب، د.عبد الله بوخلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٣، ١٩٨٧.
- التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- التفسير القيم، ابن قيم الجوزية، جمع وإعداد الشيخ محمد أويس الندوي، وتقديم محمد حامد الفقي، ضبطه وحققه رضوان جامع رضوان، دار ابن الهيثم، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين القرافي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.

*** المجلات والمقالات:**

- منهج ابن القيم في كتابه التبيان في أقسام القرآن، دراسة وتقويم، عبد الله بن سالم الحمود الدوسري، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، العدد السابع، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.